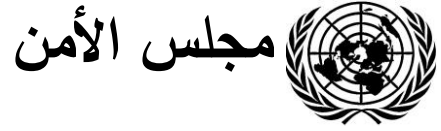


Distr.: General
7 December 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة تونس في شهر
كانون الثاني/يناير 2021 (انظر المرفق).
وقد أعدت البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة هذه الوثيقة عقب مشاورات مع الأعضاء
الآخرين في مجلس الأمن.
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق الأدب

السفير

الممثل الدائم

لتونس لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة تونس

أولا - مقدمة

خلال رئاسة تونس لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2021، عقد المجلس، لعدم تمكنه من الاجتماع حضوريا بسبب القيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ما مجموعه 25 جلسة عن طريق الفيديو، منها 14 جلسة مفتوحة و 11 جلسة مغلقة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت جلستان بصيغة آريا وحوار تفاعلي غير رسمي.

واتخذ مجلس الأمن قرارا واحدا واتفق على بيانين رئيسيين وسبعة بيانات صحفية وبيانين شفويين للصحافة.

وفيما يلي المناسبات البارزة التي حدثت خلال رئاسة تونس:

- مناقشة مفتوحة عن طريق الفيديو بشأن تحديات صون السلام والأمن في السياقات الهشة
- مناقشة مفتوحة عن طريق الفيديو بشأن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، بعد 20 عاما من اتخاذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001)
- جلسة إحاطة عن طريق الفيديو بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
- جلسة إحاطة عن طريق الفيديو بشأن متابعة تنفيذ قرار المجلس 2532 (2020)

ثانيا - أفريقيا

1 - غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

في 11 كانون الثاني/يناير 2021، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة عن طريق الفيديو قدمها محمد بن شمس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بشأن أحدث تقرير للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والذي صدر تحت الرمز [S/2020/1293](#).

وكرر أعضاء مجلس الأمن تأكيد تأييدهم الكامل لولاية المكتب وجهود الممثل الخاص وشددوا على ضرورة استمرار التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. ورحبوا بالتطورات الإيجابية التي حدثت في المنطقة على الجبهة السياسية، بما في ذلك إجراء الانتخابات في بوركينا فاسو وغانا وغينيا وكابو فيردي وكوت ديفوار وليبيريا والنيجر، بينما أعربوا عن استيائهم من العنف المتصل بالانتخابات في سياقات أخرى.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة، وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وتزايد العنف الطائفي. ودعوا إلى تسريع التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة.

وأشاروا إلى التحديات المتعددة الناجمة عن الجائحة ودعوا إلى تعزيز الدعم المقدم إلى بلدان المنطقة. وأعرب عدد من أعضاء مجلس الأمن أيضا عن القلق إزاء الآثار الضارة لتغير المناخ على المنطقة ودعوا إلى تعزيز الإجراءات للتصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، شددت الدول الأعضاء على ضرورة التصدي بشكل شامل للتحديات الأمنية والسياسية والإنمائية والأسباب الجذرية الكامنة وراء عدم الاستقرار والنزاعات في منطقة الساحل.

2 - مالي

في 13 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن طريق الفيديو تلتها مشاورات عن طريق الفيديو بشأن مالي، واستمع إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، محمد صالح النظيف.

وفي معرض إطلاعه أعضاء مجلس الأمن على المستجدات بشأن الانتقال السياسي في مالي عقب الانقلاب الذي وقع في 18 آب/أغسطس 2020، شدد الممثل الخاص على أنه على الرغم من التأخير في إنشاء المجلس الوطني الانتقالي، فإن خريطة الطريق الانتقالية المنقحة حديثا توفر أسبابا للأمل الحذر، وأقر بأن الفترة الانتقالية تمثل فرصة حقيقية لمالي للتحرر من الحلقة المفرغة للأزمات السياسية المتتوعة بانقلابات، مؤكدا في الوقت نفسه أن النجاح يتوقف على تنفيذ إصلاحات حاسمة وإجراء انتخابات ذات مصداقية.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالاتفاق على خريطة الطريق الانتقالية المنقحة وأشادوا بالدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وغيرها من الكيانات الإقليمية لمساعدة السلطات الانتقالية في مالي على استعادة الاستقرار. وشددوا على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي منخرطا في العملية السياسية في مالي، مسلّمين بأن تنفيذ اتفاق الجزائر العاصمة لا يزال الأساس لحل النزاع في مالي.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن القلق البالغ إزاء تكرار الهجمات المميتة في المناطق الحدودية لمالي والزيادة المثيرة للقلق في استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طرق الإمداد الرئيسية. وحث بعض أعضاء المجلس على إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة مكرس للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على أن يمول من التبرعات، بينما شدد آخرون على ضرورة تعزيز تدابير السلامة والأمن لحماية حفظة السلام ومواصلة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار، بوسائل منها التنمية المستدامة والحكم الرشيد والشامل والمساءلة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

3 - جمهورية أفريقيا الوسطى

في 13 كانون الثاني/يناير 2021، وفي أعقاب الهجوم الذي وقع على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ناقش مجلس الأمن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار "مسائل أخرى". وأدان أعضاء المجلس جميع الهجمات والاستقرازمات والتخريض على العنف ضد البعثة المتكاملة. وكرروا تأكيد دعمهم الكامل للبعثة وأكدوا على ضرورة تزويدها بالقدرات اللازمة للوفاء بولايتها وضمن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وعقب هذه الجلسة، اتفق أعضاء مجلس الأمن على بيان شفوي للصحافة.

وفي 21 كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن طريق الفيديو تلتها مشاورات مغلقة عن طريق الفيديو بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وشاركت في الجلسة وزيرة خارجية البلد، سيلفي بايو - تيمون، بموجب المادة 37 وأدلت ببيان.

وقدم الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في البلد، مانكيور ندياي، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن أعمال العنف المرتكبة قبل وبعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأشار إلى أن ائتلافا من الجماعات المسلحة (يسمى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير) وحلفاء سياسيين، بمن فيهم الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي، يطعنون بعنف في نتيجة الانتخابات، على الرغم من أن المحكمة الدستورية صادقت عليها. وأكد الممثل الخاص أن الهجمات على المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان تضع قدرات البعثة على المحك، ودعا إلى زيادة كبيرة في أعداد القوات وضباط/أفراد الشرطة في إطار التعاون بين البعثات. وحث أيضا المجتمع الدولي على دعم جهود البلد الرامية إلى تحقيق المصالحة والتعمير والحوار.

وأدان أعضاء مجلس الأمن جميع أعمال العنف المرتكبة على أيدي تحالف الوطنيين من أجل التغيير، وأهابوا بالجماعات المسلحة الالتزام بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة لعام 2019. وأحاطوا علما بقرار المحكمة الدستورية الذي يؤكد نتائج الانتخابات وحثوا جميع الأطراف السياسية الفاعلة على احترام ذلك القرار وإعادة تأكيد التزامها بتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للبعثة، ولا سيما من خلال توفير الموارد والقوات والمساعدة اللوجستية اللازمة.

وأطلعت وزيرة الخارجية مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن الحالة الراهنة في البلد. وأهابت بجميع الموقعين على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة إعادة الالتزام بتنفيذه. وطالبت رفع الحظر المفروض على الأسلحة في البلد منذ عام 2013، بحجة أنه يقوض عمليات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي 22 كانون الثاني/يناير، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه بشدة الهجمات التي تعرضت لها البعثة المتكاملة وانتهاكات اتفاق السلام، وأهاب بجميع أصحاب المصلحة احترام قرار المحكمة الدستورية الذي أعلنت فيه النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، وإعادة تأكيد التزامهم جميعا بتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى.

4 - السودان (دارفور)

في 21 كانون الثاني/يناير 2021، ناقش مجلس الأمن الحالة في السودان (دارفور) في إطار "مسائل أخرى" وتلقى إحاطة من الأمين العام المساعد لشؤون أفريقيا، بينتو كيتا، بشأن أعمال العنف الأخيرة في الجنية وغرب دارفور.

وأدان أعضاء مجلس الأمن أعمال العنف الطائفية الأخيرة وأهابوا بحكومة السودان أن تكفل حماية المدنيين، وفقا للخطة الوطنية لحماية المدنيين.

كما شجعوا الحكومة على العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان لضمان دعم جهود الحكومة المبذولة لإحلال السلام والأمن، والتقدم في بناء السلام والتنمية في دارفور.

5 - ليبيا

في 28 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن طريق الفيديو أعقبها مشاورات مغلقة عن طريق الفيديو بشأن الحالة في ليبيا. وأكدت الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام لليبيا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني ويليامز، في عرضها أن الحوارات الليبية - الليبية، التي يسرتها البعثة من خلال المسارات المتكاملة السياسي والعسكري والاقتصادي، قد أسفرت عن تقدم ملموس، حيث اتفقت الأطراف المعنية على وقف لإطلاق النار، وخريطة طريق تحدد موعدا واضحا للانتخابات الوطنية، وعددا من الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

وأفادت أيضا بأن التقيد بوقف إطلاق النار الموقع في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 لا يزال مستمرا وأن اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لا تزال تمارس نشاطها، بما في ذلك بشأن آلية رصد وقف إطلاق النار المقترحة التي يملك الليبيون زمامها. كما كررت دعوة الأمين العام جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بتعيين يان كوبيش مبعوثا خاصا للأمين العام لليبيا ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتعيين رازيدون زينغا منسقا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وأعربوا عن امتنانهم للممثلة الخاصة بالنيابة لإسهامها القيم في دفع عملية تسوية الأزمة قُدما.

وأحاط أعضاء مجلس الأمن علما بالتقدم الذي أحرزه ملتقى الحوار السياسي الليبي، بما في ذلك اعتماد خريطة طريق تونس العاصمة للانتخابات المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021.

وأهابوا بجميع الأطراف الليبية والدولية أن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار بالكامل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، وشددوا على أهمية وجود آلية موثوقة وفعالة لرصد وقف إطلاق النار بقيادة ليبية. ودعوا أيضا إلى الاحترام الكامل لحظر الأسلحة على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونوّه أعضاء المجلس بالدور الهام الذي تضطلع به البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية في دعم جهود الأمم المتحدة. كما أكدوا مجددا التزامهم بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. وجرى اعتماد بيان شفوي للصحافة بهذا المعنى.

ثالثا - آسيا

1 - الحالة في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

(الأسلحة الكيميائية (جلسة مفتوحة عن طريق الفيديو)

عقد مجلس الأمن في 5 كانون الثاني/يناير 2021 جلسة عن طريق الفيديو لاستعراض ومناقشة تنفيذ قرار المجلس 2118 (2013) بشأن التخلص من برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

وقدم الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن آخر التطورات استناداً إلى التقرير الشهري السابع والثمانين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأكد عدد من أعضاء مجلس الأمن ضرورة زيادة التعاون بين السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل المسائل المعلقة.

التطورات السياسية والإنسانية (جلسة مفتوحة عن طريق الفيديو)

في 20 كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة تداول عن طريق الفيديو بشأن الحالة السياسية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك.

وفي معرض تقييم السيد بيدرسن لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015) والحالة الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الهشة في سياق عقد من الصراع في الجمهورية العربية السورية، فقد أبلغ المجلس بالجهود التي يبذلها استعداداً للجولة الخامسة للجنة الدستورية بقيادة ومملكة سورية وبتيسير من الأمم المتحدة التي كان من المقرر عقدها في الفترة من 25 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2021 في جنيف لمناقشة المبادئ الأساسية للدستور.

وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للجنة أن تبدأ في الانتقال من مرحلة الإعداد إلى مرحلة صياغة إصلاح دستوري، مع توصل الرئيسين المشاركين إلى اتفاق بشأن خطة عمل للاجتماعات المقبلة ذات جداول أعمال ومواضيع واضحة.

وأبرز السيد لوكوك في إحاطته المصاعب الاقتصادية المستفحلة التي يعاني منها السوريون إلى جانب أثر الجائحة المتفاقمة واستعرض عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط المواجهة وعبر الحدود. وشدد على أهمية توفير التمويل الكافي وتحسين فرص الوصول وأهمية وضع حد للعنف لإيصال المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وشدد أيضاً على تركيز استجابة الأمم المتحدة للأزمة الإنسانية على الاحتياجات المنقذة للحياة وإصلاحات الهياكل الأساسية الحيوية.

2 - الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)

في 14 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن طريق الفيديو تلتها مشاورات عن طريق الفيديو بشأن اليمن، وأطلع المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، مارتن غريفيث، والسيد لوكوك على آخر مستجدات الحالة السياسية والأمنية والإنسانية.

كما قدم المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيزلي، إحاطة إلى مجلس الأمن. وشارك في الجلسة أيضاً وزير الخارجية وشؤون المغتربين في اليمن، أحمد عوض أحمد بن مبارك، بموجب المادة 37.

وإذ أشار المبعوث الخاص إلى الهجوم الذي استهدف أعضاء الحكومة اليمنية المشغلة حديثاً لدى وصولهم إلى مطار عدن الدولي في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، أوضح أن الطريق إلى السلام في اليمن أصعب بكثير مما كان عليه قبل شهر وأن الطريق إلى الخروج يحتاج إلى التركيز على عملية سياسية شاملة تنتهي الصراع، مشيراً إلى أنه في حين اتفق الطرفان من حيث المبدأ على وقف إطلاق النار

في جميع أنحاء البلد، فما زالت الخلافات مستحكمة حول قضايا مثل إعادة فتح ميناء الحديدة أمام الواردات وفتح مطار صنعاء أمام الرحلات الدولية.

وأكد السيد لوكوك أن اليمن يتوقع مجاعة واسعة النطاق، حيث يعاني 50 000 شخص من الجوع بالفعل، ومن المتوقع أن يجوع 16 مليون شخص في عام 2021، وأعرب عن قلقه إزاء الأثر الإنساني لقرار الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف جماعة أنصار الله كمنظمة إرهابية أجنبية. وشدد على أن خطة الأمم المتحدة للاستجابة لتمويل عمليات المعونة في عام 2020، وهي خطة بقيمة 1,7 بليون دولار، هي حوالي نصف ما هو مطلوب، وحث المانحين على أن يكونوا أسخياء في إعلان تبرعاتهم في عام 2021.

وأكد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن المجاعة تلوح في الأفق في اليمن، حيث يعاني 5 ملايين شخص من مستوى من انعدام الأمن الغذائي يمثل حالة طوارئ، وأهاب بمجلس الأمن والقادة في جميع أنحاء العالم أن يضغطوا على الجهات الفاعلة على الأرض لإنهاء الصراع وضمان تلبية الاحتياجات التمويلية المطلوبة للمساعدة.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بتشكيل مجلس وزراء جديد، وأدانوا الهجوم على مطار عدن الدولي وناشدوا البلدان المانحة الوفاء بالتزاماتها، معترفين بأن الحالة الإنسانية ستزداد سوءا إذا لم يتم الحصول على التمويل اللازم. وشدد أعضاء المجلس أيضا على ضرورة وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي. وأعرب عن القلق أيضا إزاء استمرار مواجهة عمليات تقديم المساعدة الإنسانية عوائق بيروقراطية، والهجوم على مجمع وكالات المساعدة الإنسانية في عدن. وواصل الأعضاء تسليط الضوء على وضع فريق من خبراء الأمم المتحدة على متن سفينة التخزين والتفريغ العائمة *Safer* التي تهدد بتسريب 1,1 بليون برميل من النفط إلى البحر الأحمر وبالتسبب في كارثة بيئية كبرى.

3 - الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 26 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن عن طريق الفيديو المناقشة المفتوحة الفصلية حول موضوع "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وخاطب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، المجلس للمرة الأولى بهذه الصفة. كما قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، إحاطة إلى المجلس. وترأس الاجتماع كاتب الدولة للشؤون الخارجية التونسي محمد علي النفطي، وشارك فيه العديد من الوفود على المستوى الوزاري.

وأبلغ المنسق الخاص مجلس الأمن بالتطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الجهود المبذولة لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19، والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، والحوادث التي وقعت طوال الفترة المشمولة بالتقرير، والهجمات على المدنيين، والحالة الإنسانية، والتطورات السياسية. وأكد السيد وينسلاند من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين.

وأكد لمجلس الأمن أنه سوف يدعم ويشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على السعي إلى إحلال السلام وسوف يحثهم على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات ضارة أحادية الجانب. وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة مع نظرائه في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لتحديد خطوات ملموسة لإعادة الطرفين إلى مفاوضات مجدية.

ودعا الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى بذل جهود متضافرة لإعادة تأكيد حل الدولتين وحل النزاع بطريقة شاملة على أساس المعايير المعترف بها دولياً.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وأعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء الحالة على أرض الواقع وشجعوا على اتخاذ تدابير لبناء الثقة. وأشار عدد من الأعضاء إلى قرار المجلس 2334 (2016) وكرروا تأكيد مطالبهم بأن توقف إسرائيل فوراً وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مشددين على عدم شرعية ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وشدد العديد من أعضاء مجلس الأمن على الحاجة الملحة إلى تكثيف وتسريع الجهود الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية تهدف إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير، يقوم على حل الدولتين، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعية المعترف بها دولياً. وأبرزوا الحاجة إلى عمل منسق من جانب مجلس الأمن، والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والأمين العام للأمم المتحدة، والشركاء الإقليميين.

ورحب العديد من أعضاء مجلس الأمن بالمرسوم الرئاسي الفلسطيني الذي يحدد مواعيد الانتخابات العامة. وشددوا أيضاً على ضرورة إيلاء اهتمام متزايد للحالة الإنسانية في المنطقة، بما في ذلك في غزة، وأكدوا من جديد الدور الحيوي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وأعربوا عن قلقهم بشكل خاص إزاء أثر الجائحة. ودعا الأعضاء إلى الاحترام الكامل من جانب جميع الأطراف للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

4 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

في 27 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن جلسة مشاور مغلقة عن طريق الفيديو بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا.

وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام لمنطقة وسط آسيا ورئيسة المركز، ناتاليا غيرمان، إحاطة إلى مجلس الأمن، قدمت فيها آخر المستجدات بشأن تعامل المنطقة مع الجائحة، والتطورات الأخيرة في بلدان المنطقة، وأنشطة المركز الداعمة لخطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وتعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، ومشاركة النساء والشباب.

وشددت الممثلة الخاصة على أن التعاون بين بلدان المنطقة، بما فيها أفغانستان، ما زال ينمو بشكل إيجابي على الرغم من القيود التي تفرضها الجائحة.

وكرر أعضاء مجلس الأمن تأكيد دعمهم لعمل المركز.

رابعاً - أوروبا

1 - قبرص

في 14 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن جلسة عن طريق الفيديو مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. واستمع المشاركون إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاص للأمين العام في قبرص ورئيسة القوة، إليزابيث سيهار. وأعرب ممثلو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وأعضاء المجلس عن دعمهم للقوة.

واستمع مجلس الأمن في مشاورات أجريت في 19 كانون الثاني/يناير إلى إحاطة قدمتها السيدة سيهار بشأن تقرير الأمين العام عن بعثته للمساواة الحميدة في قبرص (S/2021/5) وعملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2021/4).

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم لقرار الأمين العام عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائد الأمم المتحدة بين زعمي الطائفتين القبرصيتين والدول الضامنة في أقرب فرصة، وحثوا المشاركين على تناول المحادثات بروح من المرونة وتقبل الحلول التوفيقية وعلى إظهار الإرادة السياسية والالتزام اللازمين لتحقيق تسوية دائمة وشاملة وعادلة على أساس اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين على النحو المبين في قرارات المجلس ذات الصلة.

وحدث أعضاء مجلس الأمن على التنسيق الفعال لمنع انتشار فيروس كوفيد-19، وأهابوا بزعمي الطائفتين القبرصيتين أن يعملوا مع اللجان التقنية بمزيد من النشاط لضمان التنسيق والتعاون الفعالين بشأن المسائل الصحية.

وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن القلق إزاء إغلاق المعابر على طول الخط الأخضر واستمرار انتهاكات الواقع العسكري الراهن على طول خطوط وقف إطلاق النار، وأهابوا مرة أخرى بالجانبين وجميع الأطراف المعنية أن يحترموا السلطة المأذون بها لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأن يتخذوا جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة وأمن أفراد القوة.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن التأييد لعمل القوة ولتعزيز ولايتها.

وفي 29 كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قراره 2561 (2021)، الذي مدد بموجبه ولاية القوة حتى 31 تموز/يوليه 2021.

خامساً - الأمريكتان

1 - كولومبيا

في 21 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن طريق الفيديو تلتها مشاورات لمناقشة الحالة في كولومبيا. وحضرت وزيرة خارجية كولومبيا، كلاوديا بلوم، الجزء المفتوح من الجلسة.

وقدم الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو أغيري، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة التحقق والوارد في الوثيقة S/2020/1301. وأشار إلى أن تقرير الأمين العام أكد أن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع

وبناء سلام مستقر ودائم لعام 2016 بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لا يزال يشكل فرصة فريدة لكولومبيا للوصول إلى السلام والأمن والعدالة والمصالحة.

وحدد الممثل الخاص خمس أولويات لتعزيز تنفيذ اتفاق السلام في عام 2021، هي: (أ) ضمان الحماية والأمن للمقاتلين السابقين والمجتمعات المتضررة من النزاع وقيادات المجتمع؛ (ب) ضمان استدامة عملية إعادة الإدماج؛ (ج) تعزيز وجود الدولة المتكامل في المناطق المتضررة من النزاع؛ (د) تعزيز الحوار البناء بين الطرفين؛ (هـ) تعزيز الشروط اللازمة لتحقيق المصالحة.

وأكد وزير الخارجية التزام الحكومة الثابت بالسلام في كولومبيا من خلال تعزيز سيادة القانون وتنمية المناطق الفقيرة والهشة.

وكرر أعضاء مجلس الأمن تأكيد تأييدهم الكامل وبالإجماع لعملية السلام في كولومبيا وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ورحبوا بالرسالة التي وجهها رئيس كولومبيا طالبا فيها توسيع ولاية البعثة لتشمل رصد الامتثال للأحكام التي أصدرها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

سادسا - مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

1 - تحديات صون السلام والأمن في السياقات الهشة

في 6 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة عن طريق الفيديو في إطار البند المعنون "صون السلم والأمن الدوليين" لمناقشة تحديات صون السلام والأمن في السياقات الهشة. وترأس الاجتماع رئيس تونس، قيس سعيد. وقدم كل من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، والرئيسة السابقة لليبيريا، إلين جونسون سيرليف، إحاطة إلى المجلس.

وأكد الأمين العام أن معالجة الصلات بين الهشاشة والنزاعات عنصر أساسي في صون السلام والأمن الدوليين. وارتأى أن العوامل الكامنة وراء الهشاشة والنزاعات تضع العديد من البلدان في حلقة مفرغة تؤدي فيها النزاعات إلى الفقر ويؤدي فيها الفقر إلى الهشاشة، مما يُضعف القدرة على الصمود في وجه النزاعات ويحد من احتمالات إحلال السلام.

ونبه إلى أن الجائحة وتغير المناخ قد زادا من تفاقم هذه الاتجاهات في تلك السياقات. وأشار الأمين العام كذلك إلى ضرورة اتباع نهج أكثر طموحا للخروج من دوامة الفقر والنزاع، وقال إن هذا النهج ينبغي أن يستند إلى مبدئي "الترايط" و "شمول الجميع"، فضلا عن مشاركة المرأة والتعهد "بعدم ترك أحد وراء الركب"، على النحو المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة. وخلص إلى أن لمجلس الأمن دورا حاسما في معالجة الصلات بين الهشاشة والنزاعات، وذلك أساسا من خلال العمل المبكر والوقائي والانخراط الاستراتيجي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتحدث بصوت واحد.

وأشار رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن هشاشة الدول وما يتصل بها من تحديات للسلام والأمن هي أشد ما تكون حدة في القارة الأفريقية وأن التغلب على هذه التحديات يشكل أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأفريقي.

وأوضح أن الاتحاد الأفريقي اعتمد سياسات ومبادئ توجيهية ذات صلة من أجل منع نشوب النزاعات والتوترات، وأنه ينخرط في جهود نشطة في جميع أنحاء القارة لإعادة بناء السلام وتعزيز الدبلوماسية القائمة على مبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي حين أثنى على دعم الأمم المتحدة لتلك الجهود، أكد أن تحدي الحصول على موارد قابلة للتنبؤ بها وغيره التحديات ذات الصلة تعوق جهود المواجهة.

وقال السيد محمد إن الإقصاء هو المحرك الرئيسي للآزمات والتوترات وأن الاستراتيجية الوحيدة لمعالجة الهشاشة هي النجاح بقوة في سياسات تمكين المرأة وإدماج الشباب بجرأة في بوتقة شاملة للجميع حقاً تتأزر فيها تلك القوى الحيوية في المجتمعات.

وأكدت السيدة جونسون سيرليف أن مجلس الأمن لديه القدرة على المساعدة في إنهاء دوامة النزاع والفقر واليأس التي لا يزال الكثيرون جدا يواجهونها، ودعت إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للأسباب الجذرية المتزايدة السُميّة للنزاعات قبل اندلاعها، مؤكدة أن الوقاية دائما خير من العلاج. وأعربت في هذا الصدد عن تأييدها لتدابير المواجهة التي تتخذها الإدارات المحلية ولتدريب المزيد من القيادات النسائية المحلية، التي يمكن أن تساعد على احتواء التوترات قبل تصاعدها.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، سلم رؤساء الدول والوزراء وكبار المسؤولين والعديد من ممثلي أعضاء مجلس الأمن بأن الهشاشة والنزاعات يعزز بعضها بعضا وشددوا على ضرورة أن يعمل المجلس بشكل أوثق مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى للتشجيع على اتباع نهج شامل ومنسق شامل على نطاق المنظومة لمعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة وانعدام الأمن، واستخدام حلول شاملة للجميع لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتعزيز مؤسسات الدولة مع احترام المسؤولية الوطنية والمبادرات الإقليمية في الوقت نفسه. وفي هذا الصدد، أكد العديد من أعضاء المجلس أن معالجة الدوافع الكامنة وراء الهشاشة أمر حاسم لمنع نشوب النزاعات والخروج من دوامات الآزمات التي لا نهاية لها.

2 - مكافحة الإرهاب

في 12 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن، في إطار البند المعنون "التحديات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية"، مناقشة مفتوحة افتراضية على المستوى الوزاري بشأن موضوع "الذكرى السنوية العشرون لقرار مجلس الأمن 1373 (2001) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب: الإنجازات التي تحققت في مجال التعاون الدولي والتحديات والفرص".

وقدم إحاطة إلى مجلس الأمن كل من وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، والأمانة العامة المساعدة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ميشيل كونينسكس، والمديرية التنفيذية لمؤسسة نيم، فاطمة أكيلو.

وأكد السيد فورونكوف في إحاطته أن مجلس الأمن قدم خلال العتدين الماضيين توجيهات هامة إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وشدد على ضرورة توخي أقصى درجات اليقظة في مواجهة التهديد الإرهابي المستحكم. ودعت السيدة كونينسكس إلى أن تتبّع الأمم المتحدة نهجا شاملا ومنسقا يهدف إلى مساعدة الدول على وضع وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، مع معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب والتطرف العنيف في ذات الوقت.

وأوضحت السيدة أكيلو أهمية اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها ودور المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها الدول في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أدان أعضاء مجلس الأمن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وقدموا تقييماتهم للتهديد الإرهابي، فضلاً عن عدد من أفضل الممارسات والتحديات المتبقية. كما أكدوا من جديد التزامهم بمواصلة مكافحة الإرهاب، من خلال المبادرات والسياسات الوطنية والإقليمية والدولية وغيرها.

وفي بيان رئاسي (S/PRST/2021/1) اعتمد في بداية الجلسة، رحب أعضاء مجلس الأمن بالدور الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب، بمساعدة مديريتها التنفيذية، في رصد وتعزيز وتيسير تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة، وأعلنوا عزمهم على مواصلة تعزيز المواجهة الدولية الموحدة والمنسقة للإرهاب والنظر في العنف المؤدي إلى الإرهاب، وفقاً لمسؤولية المجلس الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

3 - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين (جامعة الدول العربية)

في 18 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن طريق الفيديو برئاسة وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في تونس، عثمان الجرندي، في إطار البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين"، وذلك بشأن موضوع "التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية". وقدمت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، والأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، إحاطة إلى المجلس في هذه المناسبة. وبموجب المادة 37، أدلى وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، أنور قرقاش، ببيان باسم المجموعة العربية.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن في بياناتهم عن تقديرهم لمساهمة جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء في المساعي الجماعية الرامية إلى حل النزاعات في المنطقة العربية بالوسائل السلمية. وشجعوا الجهود الرامية إلى تعزيز قيام تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والجامعة العربية في مجالات الإنذار المبكر بالنزاعات، ومنع نشوبها، وحفظ السلام، وبناء السلام، والحفاظ على السلام، ومكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، أكد عدد من أعضاء المجلس أهمية تكثيف التنسيق بين الجامعة والمبعوثين والممثلين الخاصين للأمم المتحدة، بطرق منها ترتيب اجتماعات دورية، كلما أمكن، بغية التوصل إلى فهم أشمل للأزمة في المنطقة والمساعدة على إيجاد حلول فعالة.

وفي بيان رئاسي (S/PRST/2021/2) اعتمد في 29 كانون الثاني/يناير 2021، رحب أعضاء مجلس الأمن بالتعاون الوثيق بين المنظمين وشجعوا على عقد اجتماع سنوي غير رسمي بين أعضائه وأعضاء مجلس جامعة الدول العربية، وعقد اجتماع غير رسمي، كلما أمكن، بين أعضائه وممثلي ترويك القمة العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية، على هامش الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة.

4 - متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2532 (2020)

في 25 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن طريق الفيديو في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين" لاستعراض تنفيذ قرار المجلس 2532 (2020). وترأس

الاجتماع السيد الجرندي. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من السيدة ديكارلو؛ ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاكروا؛ والسيد لوكوك؛ ووكيل الأمين العام للدعم العملياتي، أتول كهاري.

وأوضحت السيدة ديكارلو أنه على الرغم من النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، الذي استجلب في البداية زخما جديدا، فإن الجائحة قد فاقمت حدة بؤر التوتر وزادت من مخاطر عدم الاستقرار. ونبّهت إلى أن تزايد آثار الجائحة ستتوأكب معه زيادة المخاطر المرتبطة بها، التي تتضخم بفعل أوجه اللامساواة في مستويات الانتعاش العالمي، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على اللقاحات.

وكررت التأكيد على أن الانخراط الجماعي والفردى لأعضاء مجلس الأمن سيظل حاسما، مضيفة أن "التعافي بشكل أفضل" في أعقاب الجائحة سيتطلب المزيد من الاستثمار السياسي والمالي في منع نشوب النزاعات.

وأكد السيد لاكروا استمرار تأثير الجائحة على الأوضاع السياسية المعقدة أصلا، موضحا أنها زادت من التأخير في تنفيذ عمليات السلام في بعض الحالات، وأدت في الوقت نفسه إلى تبلور التوترات بين أصحاب المصلحة في حالات أخرى. وشدد أيضا على أن الجائحة قد أدت إلى تفاقم أوجه اللامساواة القائمة بين الجنسين، وأبرزت تضرر النساء من آثارها بشكل غير متناسب.

وأكد السيد لاكروا أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواصل أداء المهام المنوطة بها، مما يدل على قدرتها على التكيف والصمود والابتكار في الوقت الذي تركز فيه على ضمان سلامة وصحة أفرادها العسكريين والشركبيين والمدنيين. وشدد على أن عمليات حفظ السلام تعمل على توقع المخاطر المتغيرة من خلال المسح الطويل الأجل للاحتتمالات، بغية الاستعداد بشكل أفضل لهذه المخاطر، مع استخلاص الدروس لتعزيز الممارسات الجيدة في الوقت نفسه.

وكرر السيد لوكوك تحذيره من أن الجائحة سيكون لها أفدح الآثار على أشد بلدان العالم ضعفا وتضررا من النزاعات. وأكد أن الجائحة تعوق القدرة على حل النزاعات ووضع حد لها، وبالتالي، تترتب عليها عواقب إنسانية كبرى، لأن معظم الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة يعيشون في بيئات توجد فيها نزاعات مسلحة.

وأكد ضرورة أن تقي الحكومات بمسؤوليتها عن أن تدرج في خططها الوطنية للتحصين جميع السكان المعرضين لخطر كبير داخل أراضيها، بمن فيهم اللاجئين والمشردون داخليا والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة التي لا تتبع دولا. وأشار السيد لوكوك أيضا إلى الخطر الناجم عن كون أكثر البلدان ضعفا تقف في مؤخرة طابور طويل بطيء الحركة لتلقي لقاحات كوفيد-19.

وفي معرض تعليقه على العواقب الثانوية للجائحة، حذر من أن العديد من البلدان قد تفقد عقدا أو أكثر من النمو في نصيب الفرد من الدخل، وتوقع أن يزداد الفقر المدقع لأول مرة منذ 20 عاما.

وقدم السيد كهاري لمحة عامة عن التدابير الاستباقية التي اتخذتها إدارة الدعم العملياتي لضمان سلامة البعثات الميدانية وحماية أفرادها والتخفيف من انتشار كوفيد-19. وأوضح أن سياسة التناوب سمحت بسرعة اكتشاف الحالات وبالقدر على عزل الأفراد واستبدالهم دون تأخير، وأكد التعاون مع الشركاء الآخرين،

بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، للوقاية من كوفيد-19 والتخفيف من انتشاره في سياقات ميدانية مختلفة.

وأشار إلى أن الإدارة تواصل جهودها لتنسيق برنامج تحصين ضد كوفيد-19 على نطاق المنظومة لجميع الأفراد التابعين للأمم المتحدة ومعاليهم في جميع أنحاء العالم.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، كرر أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى تأكيد أهمية قراره [2532 \(2020\)](#) وشددوا على ضرورة الانخراط الجماعي للتعجيل بتنفيذه. وأكدوا أن وقف الأعمال العدائية شرط لا غنى عنه لمكافحة الجائحة بفعالية، وأكدوا مجددا دعمهم لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وأثنى أعضاء مجلس الأمن على حفظة السلام ونهوا بجهودهم الرائعة لتنفيذ الولايات المنوطة بهم في حالات النزاع المسلح على الرغم من الظروف الصعبة للغاية المتصلة بالجائحة.

وشدد أعضاء مجلس الأمن أيضا على ضرورة ضمان التوزيع العادل والمنصف للقاحات كوفيد-19 بأسعار معقولة، ولا سيما في مناطق النزاعات الساخنة، مشيرين إلى إنه لن يكون هناك أحد في مأمن حتى يصبح الجميع في مأمن، وحذروا من أنه ما دامت الجائحة مستمرة، فإن خطر النزاعات والتوترات والتهديد للسلام والأمن الدوليين سيزداد حتماً.